

الموجود لديها بالفطرة ، لكن هب أن الأم ليست لديها القدرة على الإرضاع أو أن ظروفها لا تسمحها على أن ترضعه لضعف في صحتها أو قوتها، عند ذلك فالوالد مُطالب أن يأق لابنه بمرضعة ، وهذه المرضعة التي ترضع الوليد تحتاج إلى أن يعطيها الأب ما يسخنها ويحملها تقبل على إرضاع الولد بأمانة ، والإشراف عليه بصدق .

ويختم الحق هذه الآية الكريمة بقوله : « واتقوا الله واعلموا أن الله بما تعملون بصير » ، إن الحق يحذر أن يأخذ أحد أحكامه ويدعى بظاهر الأمر تطبيقها ، لكنه غير حريص على روح هذه الأحكام ، مثال ذلك الأب الذي يريد أن يدلس على المجتمع ، فعندما يرى الأب مرضعة ابنه أمام الناس فهو يدعى أنه يتفق عليها ، ويعطيها أجرها كاملاً ، ويقابلها بالحفاوة والتكريم بينما الواقع يخالف ذلك .

إن الله يحذر من يفعل ذلك : أنت لا تعامل المجتمع وإنما تعامل الله « والله بما تعملون بصير » . ويقول الحق بعد ذلك :

﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ
بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ
فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ
وَاللَّهُ يَمُنُّ بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ ﴾

والعدة - كما عرفنا - هي الفترة الزمنية التي شرعها الله بعد زواج انتهى بطلاق أو بوفاة الزوج . والعدة إما أن تكون بعد طلاق ، وإما بعد وفاة زوج ، فإن كانت العدة بعد طلاق فعدتها ثلاثة قروء ، والقروء - كما عرفنا - هو الحيضة أو الطهر ، فإن كانت المطلقة صغيرة لم تحض بعد أو كانت كبيرة تعدت سن الحيض فالعدة تنقلب من القروء إلى الأشهر وتصبح « ثلاثة أشهر » .

وعرفنا أن من حق الزوج أن يراجع زوجته بينه وبين نفسه دون تدخل الزوجة أو ولي أمرها، له ذلك في أثناء فترة العدة في الطلاق الرجعي ، فإن انتهت عدتها فقد سقط حقه في مراجعة الزوجة بنفسه ، وله أن يراجعها ، ولكن بمهر وعقد جديدين مادام قد بقي له حق أي لم يستنفد مرات الطلاق .

وقد قلنا : إن تعدت الطلقات اثنتين وأصبحت هناك طليقة ثالثة فلا بد من زوج آخر يتزوجها بالطريقة الطبيعية لا بقصد أن يحللها للزوج الأول . وأما عدة المتوفى عنها زوجها فقد عرفنا أن القرآن ينص على أنها تترخص بنفسها أربعة أشهر وعشرا ، هذا إن لم تكن حاملا ، فإن كانت حاملا فعدتها أبعد الأجلين ، فإن كان الأجل الأبعد هو أربعة أشهر وعشرا فتلک عدتها ، وإن كان الأجل الأبعد هو الحمل فعدتها أن ينتهي الحمل . لكن اليس من الجائز أن يموت زوجها وهي في الشهر التاسع من الحمل فتلد قبل أن يدفن ؟ وهل يعنى ذلك أن عدتها انتهت ؟ لا ، إنها تنتهي بأبعد الأجلين وهو في هذه الحالة مرور أربعة أشهر وعشرا ، وإن قال بعض الفقهاء إن عدة الحامل بوضع الحمل .

لكن إذا لم يكن زوجها متوفى عنها فعدتها أن تضع حملها ، وإن شامت أن تتزوج بعد ذلك فلها ذلك ولو بعد لحظة . وبعض الناس يفسرون الحكمة من جعل عدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا ، فيقولون : لأنها إن كانت حاملا بذكر فسيظهر حملها عندما يتحرك بعد ثلاثة أشهر ، وإن كانت حاملا بأنثى فتتحرك بعد أربعة أشهر وتعطى مهلة عشر ليال .

ونقول لهم : جزاكم الله خيرا على تفسيركم ، لكن العدة هنا ليست لاستبراء الرحم ، لأنها لو كانت لاستبراء الرحم لانتهت عدة المرأة بمجرد ولادتها . ولو كان الأمر للتأكد من وجود حمل أو عدمه ، لكانت عدتها ثلاث حيضات إن كانت من ذوات الحيض ، وإن كانت من غير ذوات الحيض لصغر أو لكبر سن لكانت عدتها ثلاثة أشهر . لكن الله اختصها بأربعة أشهر وعشرا وفاء لحق زوجها عليها وإكراما لحياتها الزوجية .

إذن فالله عز وجل جعل المتوفى عنها زوجها تترخص أقصى مدة يمكن أن تنصبر عليها

المرأة . فالمرأة ساعة تكون متوفى عنها زوجها لا تخرج من بيتها ولا تنزى ولا تلقى أحداً وفاة للزوج ، فإذا انتهت عدتها أى مضت عليها الأربعة الأشهر والعشرة ، « فلا جناح عليكم فيها فعلن فى أنفسهن » وهو معنى أن تنزى فى بيتها وتخرج دون إبداء زينة وأن يتقدم لها من يريد خطبتها . وقوله تعالى : « أربعة أشهر وعشراً » والمقصود بهذه المدة أربعة أشهر وعشر ليال .

وهنا لغة تشريعية إيمانية تدل على استطراد كل حكم شرعى فى جميع المكلفين وإن لم يكن الحكم ملبساً لهم ، فالمتوفى عنها زوجها تربصت أربعة أشهر وعشراً وبلغتها فى مدة العدة . وكان من حكم الله عليها ألا تنزى وألا تكتحل وألا تخرج من بيتها وفاة لحق زوجها فإذا بلغت الأجل وانتهى قال : « فلا جناح عليكم فيها فعلن فى أنفسهن » ، ولم يقل : فلا جناح عليهن .

لقد وجه الخطاب هنا للرجال ، لأن كل مؤمن له ولاية على كل مؤمنة ، فإذا رأى فى سلوكها أو أسلوب عنايتها بنفسها ما ينافى العدة فله أن يتدخل . مثلاً إذا رآها تنزى قال لها أو أرسل إليها من يقول لها : لماذا تنزىين ؟ إن قول الله : « فلا جناح عليكم » يعمل للرجال قوامة على المتوفى عنها زوجها ، فلا يقرلون : لا تدخل لنا ؛ لأن الحكم الإيماني حكم مستطرق فى كل مؤمن وعلى كل مؤمن . فالحق سبحانه وتعالى يقول :

﴿ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾

(من الآية ٢ سورة العصر)

إن قوله الحق : « تَوَاصَوْا » لا يعنى أن قوماً نَحْصُوا بأنهم يُوصُونَ غيرهم وقوماً آخرين يُوصِيَهُمْ غيرهم ، بل كل واحد منا موصى فى وقت ؛ وموصى من غيره فى وقت آخر ، هذا هو معنى « وتَوَاصَوْا » .

فإذا رأيت فى غيرك ضعفاً فى أى ناحية من نواحي أحكام الله ، فلك أن توصيه . وكذلك إن رأى غيرك فيك ضعفاً فى أى ناحية من النواحي فله أن يوصيك ، وعندما نتوصى جميعاً لا يبقى لمؤمن بيتنا خطأ ظاهراً .

إذن فالآية لا تخص بالوصاية جماعة دون أخرى إنما الكل يتواصون ، لأن الأغيار البشرية تتناوب الناس أجمعين . فانت في فترة ضيق رقيب على ، فتوصي . وأنا في فترة ضعفك رقيب عليك ، فأوصيك . ولذلك جاء قول الحق : « فلا جناح عليكم » لأنه سبحانه لم يوجه الخطاب للنساء ، ولكن خاطب به المؤمنين ولم يخص بالخطاب أولياء أمور النساء فحسب وإنما ترك الحكم للجميع حتى لا يقول أحد : لا علاقة لي بالمرأة التي توفي عنها زوجها ولتفعل ما تشاء . إن لها أن تتزين بالمتعارف عليه إسلاميا في الزينة ، ولها أن تتجمل في حدود ما أذن الله لها فيه .

ونختم الحق هذه الآية بقوله : « والله بما تعملون خبير » أي والله أعلم بما في نفسها وبما في نيتها . وهب أنها فعلت أي فعل على غير مرأى من أحد فلا تعتقد أن المجتمع وإن لم يشهد منها ذلك أن المسألة انتهت ، لا ، إن الله عليم بما تفعل وإن لم يطلع عليها أحد من الناس .

إن الحق سبحانه وتعالى قد حمى بكل التشريعات السابقة حق الزوج حتى تنهى العدة ، وحتى المتوفى عنها زوجها في أثناء العدة ، وحتى أيضا بكل التشريعات كرامة المرأة . وجعل المرأة حرما لا يقرب منه أحد يחדش حجابها ، إن عليها عدة محسوبة في هذا الوقت لرجل آخر ، فلا يحق لأحد أن يقرب منها .

لماذا ؟ لأن المرأة خاصة إذا كانت مطلقة قد تملكها رغبة في أن تثار لنفسها ولكرامتها ، وربما تعجلت الزوج ، وربما كانت مسائل الافتراق أو الخلاف ناشئة عن اندساس رغبة راضب فيها ، وبمجرد أن يتم طلاقها وتعيش فترة العدة فقد يحوم حولها الراغبون فيها ، أو تستشرف هي من ناحيتها من تراه صالحا كزوج لها . ولذلك يفرض الحق سياجا من الزمن ويجعل العدة كمناطق حرام ليحمي المرأة حاية موضوعية لا شكلية .

التشريع - لإثمه من إله رحيم - لا يدر عواطف النفس البشرية : لا من ناحية الذي يرغب في أن يتزوج ، ولا من ناحية المرأة التي تستشرف أن تتزوج ، فيعالج هذه المسألة بدقة وبحزم وبحسم معا فيقول - جل شأنه - :

وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ
أَوْ أَكْنَنتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ
وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا
وَلَا تَنَزِرُوا عُنُقَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ
وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَأَعْلَمُوا
أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿١٢٠﴾

وه عرَضتم « مأخوذة من التعريض . والتعريض : هو أن تدل على شيء لا بما يؤيده نصا ، ولكن تعرض به لتلميحاً .

إن الحق سبحانه وتعالى يريد أن يجعل للمواطن تقيماً من هذه الناحية ، والتقيس ليس مجرد تعبير عن العاطفة ، ولكنه رعاية للمصلحة ، فمن الجائز أنه لو حزم التعريض لكان في ذلك ضياع فرصة الزواج للمرأة ، أو قد يفوت - هذا المنع - الفرصة على من يطلبها من الرجال ، لذلك يضع الحق القواعد التي تفرض على الرجل والمرأة معا أدب الاحتياط ، وكأنه يقول لنا : أنا أمتعكم أن تخطبوا في العدة أو تقولوا كلاماً صريحاً وواضحاً فيها ، لكن لا مانع من التلميح من بعيد .

مثلاً يثنى الرجل على المرأة ؛ ويعدد محاسنها بكلام لا يعد خروجاً على آداب الإسلام مثل هذا الكلام هو تلميح وتعريض ، وفائدته أنه يعبر عما في نفس قائله تجاه المطلقة فتعرف رأيه فيها ، ولو لم يقل ذلك فرمما سبقه أحد إليها وقطع عليه السبيل لإنقاذ ما في نفسه ، ومنعه من أن يتقدم لخطبتها بعد انتهاء العدة ، وقد يدغمه ذلك لأن يفكر تفكيراً آخر للتعبير بأسلوب وشكل خاطيء .

إذن فالتمريض له فائدة في أنه يُعرف المطلقة رأى فلان فيها حتى إن جاءها غيره لا توافق عليه مباشرة . وهكذا نرى قيساً من رحمة الحق سبحانه وتعالى بنا ، بأن جعل العدة كمَنْطقة حرام تُحمى المرأة ، وجعل التمريض فرصة للتعبير عن العاطفة التي تؤسس مصلحة من بعد ذلك .

إن الحق يقول : « ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء » والخطبة مأخوذة من مادة « الخاء » و « الطاء » و « الباء » وتدل على أمور تشترك في عدة معالم : منها خطبة بضم الخاء ، ومنها خطب وهو الأمر العظيم ، ومنها المعنى الذي نحن بصدده وهو الخطبة بكسر الخاء . وكل هذه المعالم تدل على أن هناك الأمر العظيم الذي يُعالج ، فالخطب أمر عظيم يهز الكيان ، وكذلك الخطبة لا يلقبها الخطيب إلا في أمر ذي بال ، فيعظ المجتمع بأمر ضروري .

والخطبة كذلك أمر عظيم ، لأنه أمر فاصل بين حياتين : حياة الانطلاق ، وحياة التقيد بأسرة وبنظام . وكلها معان مشتركة في أمر ذي بال ، وأمر خطير . وهو سبحانه وتعالى يقول : « ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو أكننتم في أنفسكم » أي لا جناح عليكم أن وضعتم في أنفسكم أمراً يخفى على المرأة ، وللمسلم أن يكتن ويخفى في نفسه ما يشاء ، ولكن ما الذي يُدري ويعلم المطلقة أنها في بالك يا من أسررت أمرها في نفسك ؟ إنك لا بد أن تلمح وأن تعرض بأسلوب يليق باحترام المرأة .

ويقول الحق : « علم الله أنكم ستذكرونهن » ، إن الذي خلقتك يعلم أنها ما دامت في بالك ، ومات زوجها عنها أو طلقها فقد أصبحت أملاً بالنسبة لك . فلو أنه ضيق عليك لعوق عواطفك ، ولضاعت منك الفرصة لأن تتخذها زوجة من بعد ذلك ، وهذا أباح الحق التمريض حتى لا يقع أحدكم في المحذور وهو « لا تواعدوهن سرا » بأن تأخذوا عليهن العهد ألا يتزوجن غيركم » أو يقول لها : تزوجيني . بل عليه أن يعرض ولا يفصح ولا يصرح . إن المواعدة في السر أمر منهى عنه ، لكن المسموح به هو التمريض بأدب ، « إلا أن تقولوا قولاً معروفاً » كأن يقول : « يا سعادة من ستكون له زوجة مثلك » . ومثل ذلك من الثناء الذي يُطرب المرأة .

ونعلم جميعاً أن المرأة في مثل حال المطلقة أو المتوفى عنها زوجها تملك شفافية والمعية تلتقط بها معنى الكلام ومراده .

ويتابع الحق : « ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله » وهكذا نرى أن مجرد العزم الأكيد أمر ضئيل عنه . والعزم مقدم على الفعل فإذا ضئيل عنه كان النسي عن الفعل اقربى وأشد راسي . فلك أن تنوى الزواج منها وتوكل على الله ، لكن لا تجعله أمراً مفروضاً منه ، إلا بعد أن تتم عدتها ، فإن بلغ الكتاب أجله وانتهت عدتها فاعزموا عقدة النكاح . فكان عقدة النكاح تمر بثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : وهي التعريض أى التلميح .
والمرحلة الثانية : هي العزم الذى لا يصح ولا يستقيم أن يتم إلا بعد انتهاء فترة العدة .
والمرحلة الثالثة : هي العقد .

والمقصود بهذه المراحل أن يأخذ كل طرف فرصته للتفكير العميق في هذا الأمر الجاد ، فإن كان التفكير قد هدى إلى العزم فإن للإنسان أن يعقد بعد انتهاء العدة ، وإن كان التفكير قد اهتدى إلى الابتعاد وحسب النظر عن مثل هذا الأمر فللإنسان ما يريد .

ويريد الحق من هذه المراحل أن يعطى الفرصة في التراجع إن اكتشف أحد الطرفين في الآخر أمراً لا يعجبه . وكل هذه الخطوات تدل على أن العقد لا يكون إلا بعزم ، فلا يوجد عقد دون عزم ، إن الحق يريد من المسلم ألا يقدم على عقدة النكاح إلا بعد عزم . والعزم معناه التصميم على أنك تريد الزواج بحق الزواج وبكل مسؤولياته ، وبكل مهر الزواج ، ومشروعيته ، وإعفافه ، فالزواج بدون أرضية العزم مصيره الفشل .

ومعنى العزم : أن تفكر في المسألة بعمق وروية في نفسك حتى تستقر على رأى أكيد ، ثم لك أن تقبل على الزواج على أنه أمر له ديمومة وبقاء لا مجرد شهوة طارئة ليست لها أرضية من عزيمة النفس عليها .

ولذلك فإن الزواج القائم على غير روية ، والمعلق على أسباب مؤقتة كقضاء الشهوة لا يستمر ولا ينجح . ومثل ذلك زواج المتعة ؛ فالعلة في تحريم زواج المتعة أن المقدم عليه لا يريد به الاستمرار في الحياة الزوجية ، وما دام لا يقصد منه الديمومة فمعناه أنه هدف للمتعة الطارئة .

والذين يبيحون زواج المتعة مصابون في تفكيرهم ؛ لأنهم يتناسون عنصر الإقبال بديمومة على الزواج ، فما الداعي لأن تقيد زواجك بمدة ؟ إن النكاح الأصيل لا يقيد بمثل هذه المدة . وتأمل حق هؤلاء لتعلم أن المسألة ليست مسألة زواج ، إنما المسألة هي تبرير ذى ، وإلا لماذا يشترط في زواج المتعة أن يتزوجها لمدة شهر أو أكثر ؟

إن الإنسان حين يشترط تقيد الزواج بمدة فذلك دليل على غياب تفكيره وسوء نيته ؛ لأن الزواج الأصيل هو الذى يدخل فيه بديمومة ، وقد ينبيه بعد ساعة إن وجد أن الأمر يستحق ذلك ، ولن يعترض أحد على مثل هذا السلوك ، فلماذا تقيد نفسك بمدة ؟ إن المتزوج للمتعة يستخدم الذكاء في غير محله ، قد يكون ذكيا في ناحية ولكنه قليل الفطنة في ناحية أخرى .

إن على الإنسان أن يدخل على الزواج بعزيمة بعد تفكير عميق وروية ثم ينفذ العزم إلى عقد . حذار أن تضع في نفسك مثل هذا الزواج المربوط على مطامع وأهداف في نفسك كعدم الديمومة أو لهدف المتعة فقط ، فكل ما يفكر فيه بعض الناس من أطباع شهوانية ودنيوية هي أطباع زائلة . اصرف كل هذه الأفكار عنك ؛ لأنك إن أردت شيئا غير الديمومة في الزواج ، وإرادة الإعفاف ؛ فالله سبحانه وتعالى يعلمه وسيرد تفكيرك نقمة عليك فاحذره .

إن الله سبحانه لا يحذر الإنسان من شيء إلا إذا كان مما بغضبه سبحانه . لذلك يذيل الحق هذه الآية الكريمة بقوله : « واعلموا أن الله يعلم ما في أنفسكم فاحذروه واعلموا أن الله غفور حلیم » . وهو سبحانه يعلم ضعف النفس البشرية وأنها قد تضعف في بعض الأحيان ، فإن كان قد حدث منها شيء فالله يعطيها الفرصة في أن يتوب صاحبها لأنه سبحانه هو الغفور الحلیم . وبعد ذلك يقول الحق سبحانه :

لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا
لَهُنَّ فَرِيضَةٌ وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى التُّوسِيعِ فَرْهُهُنَّ عَلَى الْمُقْتِرِ قَدْ رُمِيَ
مَتَّعًا بِالسَّعْرِ أَوْ بِشَيْءٍ فَحَقَّ عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴿١٢١﴾

نحن نلاحظ أن الكلام فيها تقدم كان عن الطلاق للمدخل بها ، أو عن المرأة
التي دخل بها زوجها ومات عنها . ولكن قد تحدث بعض من المسائل نستوجب
الطلاق لامرأة غير مدخول بها . وثاني هذه الآية لتحدث عن المرأة غير المدخول
بها ، وهي إما أن يكون الزوج لم يفرض لها صداقاً ، وإما أن يكون قد فرض لها
صداقاً .

والطلاق قبل الدخول له حكمان : فُرِضَتْ فِي الْعَقْدِ فَرِيضَةٌ ، أو لم يفرض فيه
فريضة ، فكان عدم فرض المهر ليس شرطاً في النكاح ، بل إذا تزوجته ولم يفرض في
هذا الزواج مهر فقد ثبت لها مهر المثل والعقد صحيح . ودليل ذلك أن الله سبحانه
وتعالى يقول : « لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ
فَرِيضَةٌ » ومعنى ذلك أنها كانت زوجة ولم يحدث دخول للزوج بها .

ولنا أن نسأل ما هو المس ؟ ونقول : فيه مس ، وفيه لمس ، وفيه ملامسة .
فالإنسان قد لمس شيئاً ، ولكن الماس لا يتأثر بالمسوس ، أي لم يدرك طبيعته أو
حاله هل هو خشن أو ناعم ؟ دافئ أو بارد ، وإلى غير ذلك .

أما اللمس فلا بد من الإحساس بالشيء المسوس . أما الملامسة فهي حدوث
التداخل بين الشئين . إذن فعندنا ثلاث مراحل : الأولى هي : لمس . والثانية :
لمس . والثالثة : ملامسة . كلمة « المس » هنا دللت على الدخول والوطء ، وهي
أخف من اللمس . وأيسر من أن يقول : لامستم أو باشرتم ، ونحن نأخذ هذا

المعنى ؛ لأن هناك سياقاً قرآنياً في مكان آخر قد جاء ليكون نصاً في معنى ، ولذلك نستطيع من سياقه أن نفهم المعنى المقصود بكلمة « المس » هنا ، فقد قالت السيدة مريم :

﴿ أَتَى بِكُورٍ فِي عُتْدٍ وَلَمْ يَحْسَسْنِي بَشَرٍ وَلَا أَكْ بَغِيًّا ﴾

(من الآية ٢٠ سورة مريم)

إن القرآن الكريم يوضح على لسان سيدتنا مريم أن أحداً من البشر لم يتصل بها ذلك الاتصال الذي ينشأ عنه غلام ، والتعبير في منتهى الدقة ، ولأن الأمر فيه تعرض لحورة وأسرار ؛ لذلك جاء القرآن بأخف لفظ في وصف تلك المسألة وهو المس ، وكان الله سبحانه وتعالى يريد أن يثبت لها إعفاً حتى في اللفظ ، فنفي مجرد مس البشر لها ، وليس الملامسة أو المباشرة برغم أن المقصود باللفظ هو المباشرة ؛ لأن الآية بصدد إثبات عفة مريم .

ولنتأمل أدب القرآن في تناول المسألة في الآية التي نحن بصددتها ؛ فكأن الحق سبحانه وتعالى يعبر عن اللفظ بنهاية مدلوله وبأخف التعبير .

والحق يقول : « أو تفرضوا لمن فريضة » وتعرف أن « أو » عندما ترد في الكلام بين شيئين فهي تعني « إما هذا وإما ذاك » ، فهل تفرض لمن فريضة مقابل المس ؟ . إن الأصل المقابل في « ما لم تمسوهن » هو أن تمسوهن . ومقابل « تفرضوا لمن فريضة » هو : أن لا تفرضوا لمن فريضة . كأن الحق عز وجل يقول : لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن سواء فرضتم لمن فريضة أو لم تفرضوا لمن فريضة . وهكذا يحرص الأسلوب القرآن على تنبيه الذهن في ملاحظة المعاني .

ولنا أن نلاحظ أن الحق قد جاء بكلمة « إن » في احتمال وقوع الطلاق ، وه « إن » كما نعرف - نستخدم للشك ، فكأن الله عز وجل لا يريد أن يكون الطلاق مجترأ عليه ومحققاً ، فلم يأت به « إذا » ، بل جعلها في مقام الشك حتى تعزز الآية قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « أيخض الحلال إلى الله الطلاق »^(١) .

(١) روله أبو داود والبيهقي والحاكم عن ابن عمر .

ثم يقول الحق عز وجل بعد ذلك : « ومنعوهن على الموسع قدره وعلى المقر قدره » أى إنك إذا طلقت المرأة قبل الدخول ، ولم تفرض لها فريضة فأعطاها منعة . وقال العلماء فى قيمة المنعة : إنها ما يوازى نصف مهر مثيلاتها من النساء ؛ لأنه كان من المفروض أن تأخذ نصف المهر ، ومادام لم يحدد لها مهر فلها مثل نصف مهر مثيلاتها من النساء . ويقول الحق : « على الموسع قدره وعلى المقر قدره » أى ينبغي أن تكون المنعة فى حدود تناسب حالة الزوج ؛ فالموسع الغنى : عليه أن يعطى ما يليق بعطاء الله له . والمقر الفقير : عليه أن يعطى فى حدود طاقته .

وقول القرآن : « الموسع » مشتق من « أوسع » واسم الفاعل « موسع » واسم المفعول « مُوسع عليه » ، فإى اسم من هؤلاء يطلق على الزوج ؟ إن نظرت إلى أن الرزق من الحق فهو « موسع عليه » ، وإن نظرت إلى أن الحق يطلب منك أن توسع حركة حياتك لباتيك رزقك ، وعلى قدر ترسيعها يكون اتساع الله لك ، فهو « موسع » .

إذن فالموسع : هو الذى أوسع على نفسه بتوسيع حركة أسبابه فى الحياة . والإقتار هو الإقلال ، وعلى قدر السعة وعلى قدر الإقتار تكون المنعة . والحق سبحانه وتعالى حينما يطلب حكماً تكليفاً لا يقصد إنفاذ الحكم على المطلوب منه فحسب ، ولكنه يوزع المسئولية فى الحق الإيمان العام ؛ فقوله : « ومنعوهن على الموسع قدره وعلى المقر قدره » يعنى إذا وجد من لا يفعل حكم الله فلا بد أن تتكاتفوا على إنفاذ أمر الله فى أن يمنع كل واحد طلق زوجته قبل أن يدخل بها . والجمع فى الأمر وهو قوله : « ومنعوهن » دليل على تكاتف الأمة فى إنفاذ حكم الله . وبعد ذلك قال :

وَأِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ
لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُوا أَوْ يَعْفُوَ
الَّذِي بَيْنَهُمَا عُقْدَةٌ أَلَيْسَ لَهُ عَقْدٌ إِلَّا أَنْ يَعْفُوا أَوْ يَعْفُوَ

وَلَا تَنسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٧﴾

أى مادام لم يدخل بها ولم يمنع بها فلا تأخذ المهر كله ، إنما يكون لها النصف من المهر . ولنعلم أن هناك فرقاً بين أن يوجد الحكم بقانون العدل ، وبين أن يُنظر في الحكم ناحية الفضل ، وأحكى هذه الواقعة لتعلم منها :

ذهب اثنان إلى رجل ليعكم بينهما فقالا : احكم بيننا بالعدل . قال : أتحبون أن أحكم بينكما بالعدل ؟ أم بما هو خير من العدل ؟ فقالا : وهل يوجد خير من العدل ؟ قال : نعم . الفضل .

إن العدل يعطى كل ذى حق حقه ، ولكن الفضل يجعل صاحب الحق يتنازل عن حقه أو عن بعض حقه . إذن فالتشريع حين يضع موازين العدل لا يريد أن يحرم النفع الإيماني من أريحية الفضل ؛ فهو يعطيك العدل ، ولكنه سبحانه يقول بعد ذلك : « وَلَا تَنسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ » ؛ فالعدل وحده قد يكون شافئاً وتبقى البغضاء في النفوس ، ولكن عملية الفضل تنهى المشاحة والمخاصمة والبغضاء .

والمشاحة إنما تأتى عندما أظن أنى صاحب الحق ، وأنت تظن أنك صاحب الحق ، ومن الجائز أن تأتى ظروف تزين لى فهمى ، وتأتى لك ظروف تزين لك فهمك ، فعين تمسك بقضية العدل لن تصل إلى مبلغ التراضى في النفوس البشرية . ولكن إذا جئنا للفضل تراضينا وانتهينا .

والحق سبحانه وتعالى يقول : « وَإِنْ طَلَقْتُمْوهنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ » أى من قبل أن تدخلا بهن ، وقد فرضتم لهن فريضة » يعنى سميت المهر « فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون ، والمقصود به « يعفون » هو الزوجة المطلقة .

إن بعض الجهلة يقولون والعياذ بالله : إن القرآن فيه لحن . وظنوا أن الصحيح في اللغة أن يأتى القول : إلا أن يعفوا بدلاً من « إلا أن يعفون » . وهذا اللون

من الجهل لا يفرق بين « واو الفعل » و« واو الجمع » إنها هنا « واو الفعل » فقول الحق : « إلا أن يعفون » مأخوذة من الفعل « عفا » و« يعفون » .

وهكذا نفهم أن للزوجة أن تعفو عن نصف مهرها وتتنازل عنه لزوجها . ويتابع الحق : « أرى عفو الذي بيده عقدة النكاح » والمقصود به الزوج وليس الولي ، لأن سياق الآية يفهم منه أن المقصود به هو الزوج ، مع أن بعض المفسرين قالوا : إنه ولي الزوجة . ولنا أن نعرف أن الولي ليس له أن يعفو في مسألة مهر المرأة ؛ لأن المهر من حق الزوجة ، فهو أصل مال ، وأصل رزق في حياة الناس ؛ لأنه نظير التمتع بالبضع .

ولذلك تجد بعض الناس لا يصنعون شيئاً بصدائق المرأة ، ويدخرونه لها بحيث إذا مرض واحد اشترت له من هذا الصداق ولو قرص أسيرين مثلاً ؛ لأنه علاج من رزق حلال ، فقد يجعل الله فيه الشفاء . فالمرأة تحتفظ بصدائقها الحلال لمثل هذه المناسبات لتصح به شيئاً يجعل الله فيه خيراً ، لأنه من رزق حلال لا غش فيه ولا تدليس .

وآرد على المفسرين الذين نادوا بأن ولي الزوجة هو الذي يعفو وأقول : لماذا يأتي الله بحكم تتنازل فيه المرأة عن حقها وأن تعفو عن النصف ، والرجل لا يكون أريحاً ليعفو عن النصف ؟ لماذا تجعل النساء الغرم كله على المرأة ؟ هل من المنطقي أن تعفو النساء أو يعفو الذي بيده عقد النكاح يعني أولياء الزوجة ، فتجعل العفو يأتي من الزوجة ومن أوليائها ؛ أي من جهة واحدة ؟

إن علينا أن نحسن الفهم لسياق الفضل الذي قال الله فيه : « ولا تسوا الفضل بينكم » ، إن التقابل في العفو يكون بين الاثنين ، بين الرجل والمرأة ، ونفهم منه المقصود بقوله تعالى : « أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح » أنه هو الزوج ، فكما أن للمرأة أن تعفو عن النصف المستحق لها فللزوجة أن يعفو أيضاً عن النصف المستحق له .

ويقول الحق : « وأن تعفوا أقرب للتقوى » ؛ لأن من الجائز جداً أن يظن أحد الطرفين أنه مظلوم ، وإن أخذ النصف الذي يستحقه . لكن إذا لم يأخذ شيئاً فذلك أقرب للتقوى وأسلم للنفوس . ولنا أن نذكر دائماً في مثل هذه المواقف قول الحق :

« ولا تنسوا الفضل بينكم » نحتق في مقام الخلاف الذي يؤدي إلى أن يفترق رجل عن امرأة لم يدخل بها يقول الله : « ولا تنسوا الفضل بينكم » أي لا تجعلوها خصومة وثأراً وأحقاداً ، واعلموا أن الحق سبحانه يجعل من بعض الأشياء أسباباً مقدورة لحدوث ما نعلمه . وهذه المسألة تجعل الإنسان لا يعتقد أن أسبابه هي الفاعلة وحدها .

ومثال ذلك : قد نجد رجلاً قد أعجب بواحدة رآها فتزوجها ، أو واحدة أخرى رآها شاب ولم تعجبه ، ثم جاء لها واحد آخر فأعجب بها ، معنى ذلك أن الله عز وجل كتب لها القبول ساعة رأت الشاب أهلاً لها ورآها هي أهلاً له . ولذلك كان الفلاحون قديماً يقولون : لا تحزن عندما يأتي واحد ليخطب ابنتك ولا تعجبه ، لأنه مكتوب على جبهة كل فتاة : أيها الرجال عشوا - بكسر العين وتشديد الفاء - عن نساء الرجال ؛ فهي ليست له . ولذلك فليس هذا الرجل من نصيبها . وعلينا ألا نهمل أسباب القدر في هذه الأمور ؛ لأن هذا أدعى أن تحفظ النفس البشرية من الأحقاد والضعفات .

ويختتم الحق الآية بقوله : « إن الله بما تعملون بصير » إنه سبحانه يعلم ما في الصدور وما وراء كل سلوك . وبعد ذلك تأتي آية لتثبت قضية إيمانية ، هذه القضية الإيمانية هي أن تكاليف الإسلام كلها تكاليف مجتمعة ، فلا نستطيع أن تفصل تكليفاً عن تكليف ، فلا تقل : « هذا قرص تعبدي » و « هذا مبدأ مصلحي » و « هذا أمر جنائي » ، لا . إن كل قضية مأمور بها من الحق هي قضية إيمانية تكون مع غيرها منها متكاملاً .

نبعد أن نكلم الحق سبحانه وتعالى عن الطلاق يقول :

حَافِظُوا عَلَى الصُّلُوحِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا
لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرَجَلًا أَوْ زَكَتًا فَإِذَا أَمْنٌ